محمد الحسناوي*

يفرض عقوبة الاعدام على المنتسبين الى الاخوان المسلمين:

الى متى يستمر تطبيق القانون 49 في سورية؟

■ المراد بهذا القانون هو النص الذي حوله رئيس الجمهورية السورية إلى مجلس الشعب لإقراره آنذاك، بتشديد عقوبة الانتساب إلى جماعة الإخوان المسلمين إلى الإعدام لمجرد الانتساب أو الرأي الفكري، وتمّ إقراره في 1980/7/7م، وطبق بمفعول رجعي خلافاً للقوانين، واستمر العمل به طوال ربع قرن، ومازال حتى يومنا هذا. ونخص بالذكر منه المادتين الأولى: (1 ـ يعتبر مجرماً، ويعاقب بالإعدام كلّ منتسب لجماعة الإخوان المسلمين). والمادة الخامسة أو قبل الأخيرة: (لا يستفيد من التخفيض والعفو الواردين في هذا القانون الذين هم قيد التوقيف أو المحاكمة).

القانون المذكور ـ كما يبدو ـ مستغرب في مضمونه، وفي كيفية تطبيقه والعمل به حتى الآن، وأخيراً النتائج التي ترتبت عليه، فضلاً عن أسبابه، والظروف والملابسات التي أحاطت به.

صدر هذا القانون (؟) في أحداث الثمانينات التي ابتدأتها النقابات المهنية السورية ولا سيما نقابة المحامين: (مذكرة نقيب المحامين إلى رئيس الجمهورية بتاريخ 1978/8/17م) تطالب بـ: (..توفير مناخ الحرية وسيادة القانون، وإطلاق سراح الموقوفين دون مذكرات قضائية، أو إحالتهم إلى القضاء)، ثم صدور القرار (2) بتاريخ 1978/12/1 عن المؤتمر العام للمحامين في سورية الذي (يكلف بموجبه مجلس النقابة بمقابلة رئيس الجمهورية، للمطالبة بإنهاء حالة الطوارىء في البلاد، والتأكيد على مبادىء الحرية وسيادة القانون)، ثم صدور بيان مجلس نقابة المحامين السورية بتاريخ 1979/9/29 جاء فيه: (إن ممارسات النظام نشرت جوّ الهلع والخوف والقلق، فأضحت أرواح المواطنين عرضة للإزهاق على يد سلطات الأمن، وباتت شرعة الرهائن وتهديم البيوت وسيلة تأديب جماعية، حتى امتلأت السجون بالرجال والنساء والأطفال، وبالأعداد الضخمة من صفوف المثقفين كالأطباء والمحامين والمهندسين والمدرسين...).. وترتب على حراك النقابات نهوض جماهيري عام (مثل: المظاهرات النسائية في حلب 1979/11/6 إضراب عام في حماة 1980/2/23 ـ 1980/3/31 إضراب عام في 1964م وتهديم جامع السلطان واستشهاد عدد من أبناء حماة أيام الرئيس أمين الحافظ، وانتفاضة الجامع الأموي 1965م ودخول الآليات العسكرية ساحته لتقتل خمسين مواطناً من المعتصمين به وتعتقل الآخرين، والإضرابات التي عمت المحافظات السورية رداً على فتنة إبراهيم خلاص الذي كتب مقالة في جيش الشعب يتطاول فيها على الذات الإلهية والديانات السماوية في 1967/4/25.

وفي موازاة الانتفاضات الشعبية هذه تم اكتشاف الجاسوس الإسرائيلي (إيلي كوهين) مخترقاً صفوف الحزب الحاكم وتم إعدامه، أما في عهد الأسد الأب فقد أصدر الرئيس نفسه عفواً عن مجموعة الجواسيس اليهود، بمرسوم لم ينشر إلا في الجريدة الرسمية 1974/12/25 كما انفجرت انتفاضات شعبية أشد عنفاً واتساعاً، منها انتفاضة الدستور 1970 اعتقل على أثرها عدد كبير من العلماء والناشطين والمواطنين، ثم انتفاضة النقابات المهنية وفي طليعتها نقابة المحامين 1980م، مع العلم أن عدداً من انتفاضات طلابية قمعت داخل الجامعات أكثر من مرة وسحقت بعنف.

في هذه الأجواء القمعية أي منذ الثامن من آذار 1963م بدأت ردود الفعل الشعبية تتفاقم وتغلي تحت الأرض، وفي أقبية السجون ومع التعذيب الوحشي، الذي كان يمارس على المواطنين وقادة الرأي، وكان من تجليات ذلك ميلاد تنظيم الشيخ مروان حديد الذي اعتقل وقتل في السبعينات وبعض أتباعه أيام الأسد الأب، وابتدأ تنظيم الطليعة الانتقام باغتيال أفراد، ثم تنفيذ عملية مدرسة المدفعية، ثم اتهام جماعة الإخوان المسلمين بها وهم براء، ثم اندفاع جماهير الشعب عامة بمظاهرات الثمانينات، واضطرار شباب الجماعة للدفاع عن أنفسهم، وكان قانون (49) سيىء الذكر.

وهكذا بدأت السلطة القمع والعنف حتى العظم ـ والبادىء أظلم ـ فردّ عليها تنظيم الطليعة، وانصب انتقام النظام على جماعة الإخوان المسلمين بصفتها المعارض الأكبر، وكان قانون (49) وما زال رأس الحربة القاتلة لهم وللمعارضة السورية من ثم (كالحزب الشيوعي السوري جناح المكتب السياسي والناصريين وحزب العمل الشيوعي)، بالتجاور والتوازي وبالمآل، وللشعب كله، لأن تغول الأجهزة الأمنية كان السبب والنتيجة في هذا المضمار.

إذن كان من ثمار قانون (49) تعميم القمع والعنف على المعارضة السورية، والمزيد من تعطيل القانون، والهيمنة على المؤسسات المدنية، والعسكرة العقائدية، واستكمال (تبعيث) الجيش والتعليم والإعلام، وبقية قطاعات الدولة والمجتمع، حتى أصبح من لا يحمل شهادة إعدادية يؤسس (رابطة خريجي الدراسات العليا) ويتبختر بشهادة الدكتوراة. يقول وزير الدفاع السابق في مذكراته: (عندما كان العميد (ر..) منتسباً إلى الجامعة (قسم التاريخ) شكا لي رئيس قسم التاريخ الدكتور محمد خير فارس بأن (ر..) يأتي مع مفرزة من الحرس إلى الجامعة أيام الامتحان ولا أحد يجرؤ من المراقبين أن يقول شيئاً فماذا أفعل؟..قلت له: لا تفعل شيئاً لأنه لن يعمل لديك أستاذ تاريخ...وما كاد (ر..) ينهي الإجازة في التاريخ حتى سجل في كلية الحقوق هو وزوجته (ل...) وابنه (د...) وكانوا يقدمون الامتحانات سوية في غرفة رئيس الجامعة الدكتور زياد شوبكي حرصاً على أمن الطلاب وأمن المعلومات، وعندما جاءتهم الأسئلة مع فناجين القهوة وكتب السنة الأولى قال لهم (ر..) العمى في قلبكم..ابعثوا أستاذاً يدلنا أين توجد الأجوبة لهذه الأسئلة)، فإذا صارت الجامعة وامتحاناتها هكذا، فما حال بقية نواحي الحياة السورية؟

أما نصيب جماعة الإخوان المسلمين من تطبيقات قانون (49) فكانت رهيبة من حيث الاتساع والعمق والاستمرار، فمثلاً رصدت جائزة مالية ضخمة لكل من يدل على عضو منتسب إلى الإخوان، ولا تسل إن كان الشاهد عدلاً، أو كان الإيقاع بين المواطنين سياسة مقصودة، أو كان القتل للمتهم على الشبهة مسموحاً به، وكل ذلك بلا محاكمات قانونية ولا بينات قضائية، من محاكم ميدانية، إلى محكمة أمن الدولة العسكرية الاستثنائية، إلى محاكم صورية في سجن تدمر وغيره من (مقاصل) السجون القمعية، أو المطاردة في الأزقة والشوارع، وعلى مفارق الطرق، والحواجز الطيارة والثابتة، ومجزرة الحجاب في شوارع دمشق العاصمة، التي ارتكبتها سرايا الدفاع والطالبات الشبيبيات، لدرجة أن مجازر جماعية غطيت بهذا القانون غير المسبوق في تاريخ سورية، ولا التاريخ البشري، نمثل على ذلك بمجزرة تدمر في حزيران (يونيو) 1980م التي ذهب ضحيتها ألف سجين خلال نصف ساعة، معظمهم مدنيون من الجامعيين والأطباء والمهندسين والعلماء والطلاب والفلاحين، وبعضهم رهائن اعتقلوا بدلاً عن ذويهم أو أقربائهم، ثم المجازر الدورية كل أسبوع أو أقل في السجن نفسه، حيث تقتل مجموعة من المعتقلين شنقاً في باحة السجن وزملاؤهم يسمعون تكبيرهم من وراء الأبواب الحديد، أو الذين يقتلون بالتعذيب، كقطع الحنجرة للمعتقل باليد كقطع حنجرة العصفور، أو الشنق بسلك معدني على سلم السجن في سجن المزة، أو كسر الرأس بضربات العصي، أو وضع عصا غليظة على عنق المعتقل في سجن تدمر والدوس على طرفي العصا حتى الموت، ثم ترفع قوائم بأسماء (من يحكم عليهم بالإعدام) إلى وزير الدفاع للتوقيع عليها كما صرح في مذكراته المنشورة، مع العلم أن الإعدام أو القتل قد تم قبل ذلك. وهذه عينات للتمثيل وللتطبيق الحضاري لما سمي قانوناً، وليس للحصر.

يقدر عدد من اعتقل من الإخوان المسلمين أو المتهمين باسم الإخوان منذ الثمانينات خمسة عشر ألفاً، ولم يفرج إلا عن 3000 معتقل برغم تكرر عمليات الإفراج، والبقية في عداد المفقودين، لا تعترف السلطة باعتقالهم، ولا تبين مصيرهم، مع ما في ذلك من ضرورة ليتصرف أزواجهم وأولادهم ونووهم على ضوء ذلك، أما المئات المتبقية حتى اليوم فبعضهم ممن يعتقلون مجدداً على مدار الساعة، فالقانون لم يلغ، والأرواح في سورية رخيصة، ودولة الأمن قائمة دائمة، والابتزاز للمال والعقارات وتخويف المواطنين سلعة رائجة ببركات قانون الطوارىء ومحكمة أمن الدولة ونص القانون (حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع)؟!

مؤخراً حصل (تجميل) للقانون القبيح، أي لم يلغَ ولكن يتم الحكم به على السجين أولاً، ثم يتم تخفيض العقوبة إلى السجن (12) سنة فقط! هل يعني أن حكم الحزب القائد للدولة والمجتمع قد انخفض من الأبد إلى اثنتي عشرة سنة (أسد... أسد...إلى الأبد)؟ ففي عام 2004م حكم على العائدين من العراق مثل المواطن أحمد علي النبهان وهو من جماعة صوفية بتهمة الانتساب للإخوان بالإعدام حسب قانون (49) ثم خفضت العقوبة إلى اثنتي عشرة سنة، وممن حكم عليه الحكم نفسه العام الماضي المواطن عمر درويش الذي اختطفته عناصر الأمن السوري من الأراضي العراقية، وتم الحكم عليه بمحكمة أمن الدولة الاستثنائية بتاريخ 2005/12/4، ومثل ذلك بتاريخ 2005/6/19 حكم الفتى الحدث مصعب الحريري من مواليد 1986 الحكم نفسه وخفض الحكم إلى (6) سنوات، وقد نفت المحامية (سيرين الخوري) ثبوت انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين، وأن مصعباً يحكم بالتهمة الموجهة إلى والده بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين!!

وفي هذا العام 2006م حكم بالحكم نفسه على المهندس عبد الستار قطان بتاريخ 2006/4/2م بتهمة توزيعه مساعدات مالية على ذوي المعتقلين من الإخوان، فاعجب إن شئت أن تعجب: القطر السوري يتعرض لمخاطر عدوانية كبرى، والصف الوطني الداخلي متصدع، وجماعة الإخوان تحذر من المخاطر، وتنبذ العنف الذي ليس من منهجها، وتستأنف معارضتها السلمية، والسلطة لا تتزحزح عن أسلوبها القمعي، بل تصعد القمع للمعارضة، وقانون (49) نافذ المفعول، والعمل عمال. وهذا يعني أن السلطة ممسكة بسيف الإعدام تعمله متى تشاء وكيف تشاء، ولو أسهم ذلك بإضعاف القطر أمام هجمة الأعداء.

والآن وبعد هذا الحصيد الضخم من المآسي وبعد مضي أكثر من خمسة وعشرين عاماً على إصدار قانون (49) يقوم الإخوان المسلمون والمعارضة السورية بحملة إنسانية دولية للمطالبة بإسقاط هذا القانون وكل القوانين الاستثنائية العرفية كقانون الطوارىء والمحاكم العسكرية أو الاستثنائية، لمنافاتها للعدل والإنصاف ولجوهر القانون من جهة، ولسوء العواقب الكارثية التي ترتبت عليها في حياة المجتمع السوري والوطن أيضاً من جهة ثانية، ولدواعي جمع الشمل ولأم الصفوف الوطنية ومداواة الجراح من جهة ثالثة، استعداداً لمواجهة الأخطار الخارجية المحدقة بالقطر السوري من كل جوانبه، والسلطات عن كل ذلك في شغل، في الفساد الإداري، والنهب المالي المنظم، والتعاون الأمني مع المخابرات الأمريكية وتسليمها ملفات آلاف المواطنين السوريين أو استقبال معتقلي غوانتانامو سراً، للتحقيق معهم على الطريقة السورية التي لا تتقنها المخابرات الأمريكية نفسها في انتزاع المعلومات أو انتزاع الأرواح. فعلى المواطنين السوريين والعرب والمسلمين وأحرار العالم ومنظمات حقوق الإنسان الإسهام في هذه الحملة الإنسانية.

* كاتب سوري عضو رابطة أدباء الشام
shasansh@hotmail.com

هل حكم على الشعب العراقي بقصة لا تنتهي مع الطغاة؟

ايه أرض السواد: أسواد الخير هذا الذي يحتويك أم سواد الحزن؟

حسني ابو المعالي*

ان المؤامرة الطائفية في العراق تدور عجلتها نحو الهدف الذي رسمه الاحتلال الأمريكي، والواقع المر في الوطن يعلن عن تباشير حرب أهلية تلوح في الأفق بين طائفتين من الاخوة المسلمين، هما السنة والشيعة، وقد ساهم في تنفيذ هذا المخطط الطائفي الخطير، بقصد أو بدون قصد قادة الأحزاب الاسلامية وبعض الشخصيات السياسية من الطرفين، ومن يتأمل أسماء وعناوين القوائم العراقية المتنافسة على السلطة وعلى رأسها قائمتا الائتلاف الوطني وجبهة التوافق العراقية اللتان تضم كل منهما أحزابا وجماعات متعددة، يعتقد بأن العراق يخطو باتجاه طريق الخير والنماء والسعادة، طريق الحرية والديمقراطية والاستقرار، بفضل أحزابه الحريصة على وحدة العراق وسلامة أبنائه، الا أن الرياح كانت وما تزال تجري بما لا تشتهي سفينة الشعب العراقي، فأصحاب تلك القوائم أوهموا العراقيين بعناوين فضفاضة كالائتلاف الوطني والتوافق العراقي بدون أن يكون لها برنامج وطني مبني على أساس استراتيجي تنموي يهدف الى معالجة أخطاء الماضي وبناء الحاضر ويخطط لانشاء مستقبل أفضل، علما بأن بعض الأحزاب ولدت من رحم اللحظات الراهنة بعد السقوط، وأسست لنفسها على عجالة برنامجا صوريا ووضعت اسماء مستعارة ليتسنى لها الانضمام الى القوائم الكبيرة، فما أجملها من أسماء وعبارات مشرقة وما أحلاها من كلمات مضيئة نستبشر بها خيرا ونعلق عليها آمالا كبيرة، لكنها أصبحت على يد معظم قادتها من المتطرفين والمتعصبين، كلمات جوفاء، خرقاء ومزيفة، بعيدة عن جوهرها ولا تمت لمعانيها بصلة ولا ترقى الى مستوى أهدافها. فأي معنى «للتوافق العراقي» للاخوة العرب السنة من غير العرب الشيعة؟ وأي معنى «للائتلاف الوطني» للاخوة العرب الشيعة من غير العرب السنة وجميعهم من المسلمين؟ والمأساة القائمة الآن هي وجود أزمة ثقة بين قادة الطائفتين زرعتها وهيأت لها قوات الاحتلال من جهة والتصريحات المسمومة المتتالية لصناع القرار في الولايات المتحدة من جهة أخرى، وأخيرها وليس آخرها تصريح رامسفيلد الذي أعلن عن وجود حرس ايراني يعمل في العراق الشيء الذي قد يثير حفيظة الاخوة العرب السنة، والغريب أن تنطلي مثل تلك التصريحات وغيرها على الساسة العراقيين شيعة وسنة وهم يعون كل الوعي بأن أساليب الاحتلال لا تخرج عن اطارها المشبوه المتمثل في سياسة فرق تسد. ومن احدى مآسينا المتعددة أيضا أن نجد مثقفينا وأدباءنا وشعراءنا من الشيعة والسنة، منشغلين لصالح هذه الطائفة أو تلك على حساب الأخرى، أكثر مما يشغلهم هم الاحتلال، وكأن العراق قد انتهى به الأمر الى ما يعرف ببلد الطوائف، علما بأن الوعي الجمعي لدى الجماهير لا يتحرك، سلبا أو ايجابا، الا بتوجيه من القادة السياسيين والمثقفين ورجال الدين، فعليهم تقع جميع المسؤوليات الجسام في تصحيح مسار ما آل اليه وضعنا العراقي المتردي.

ان الوطن يمر بمحنة كبيرة، في ظل ظروف استثنائية صعبة، لا ينجو منها سوى بصيغة استثنائية تجتمع فيها القائمتان المتصارعتان على عهد تنبذان فيه خلافاتهما وتنسيان تماما انتمائهما الطائفي لصالح الانتماء للوطن وتتفقان على مشروع اتحادي مع بقية القوائم الأخرى ما ينتج عنها جبهة توافق وائتلاف عراقية قوية، شريطة توفر حسن النوايا والعمل الجاد من أجل مصلحة العراق وأبنائه أولا وأخيرا، والا فان الشعب العراقي سوف يكتشف آجلا أم عاجلا حقيقة نواياكما الطائفية البغيضة، وأهدافكما البعيدة عن طموحاته والغريبة عن متمنياته وآماله والغائبة عن تحقيق رغباته في الاستقرار والأمن، يا من ساهمتما ـ قادة وأحزابا ـ باختلافكما وخلافاتكما في دعم الارهاب وشجعتماه على التمادي في قتل الآلاف من خيرة الأبناء من جهة، وفي بقاء قوات الاحتلال فترة أطول من جهة ثانية، وبعبارة أخرى أكثر وضوحا ومكاشفة، فان بعضكما استقبل جنود الاحتلال الانكلو ـ أمريكي ليطعن بكرامة الأمة ويدنس أرض الوطن، وبعضكما الآخر احتضن هؤلاء القتلة القادمين من وراء الحدود فآواهم وأطعمهم ليفتكوا بأبناء جلدتكم يا من تدعون بأنكم عراقيون وتنتمون الى هذا الوطن، فهل حكم على العراق بأن يعيش مع الطغاة قصة لا تنتهي فيودع طاغية ليستقبل مجموعة من الطغاة؟ آه لغضب الشعب اذا تبين له بأنكما تعملان من أجل مصالحكما الشخصية وصولا الى السلطة! وايه يا أرض السواد، أرض التاريخ والعروبة والأديان والحضارات، أرض الأساطير والحدائق المعلقة والبساتين، أرض بابل وأشور وسومر والعصور الذهبية وبغداد الرشيد، أسواد الخير هذا الذي يحتويك أم سواد الحزن؟ فقد اجتمع في أحضانك الخير والشر، الفرح والحزن، وامتزجت الدماء بالدموع، والتقى القتل والقهر والحصار والجوع على امتداد الوطن وفي كل شبر من مساحته الجغرافية، ولم يلتق أبناؤك على كلمة حب واحدة تفتح لهم آفاق مستقبل يمطرهم بالسعادة والخير الحقيقي والاستقرار.

أتساءل:
ماذا حل بنا ولماذا الحب يجافينا؟
وكأن الدهر يدق بنا
في كل زمان
اسفينا
نار ودمار وحصار تمعن
فتكا بأهالينا
ووجدنا أنفسنا شيعا
متفرقة مختلفينا
نتآكل جوعا في وطن
ينعم خيرا
وبساتينا
وكرامة أمتنا انتهكت
من قبل الأعداء سنينا
فعدو يحتل ربانا
وعدو منا يضنينا
يا سادة قومي هل أمست
أنفاس الذل رياحينا؟
قوموا وتواصوا بالحب صونوا
أوطانا وبنينا
لا نسلم من ذل حتى
نغدو قوما
مؤتلفينا

* فنان وكاتب من العراق مقيم بالمغرب

د. احمد احدوثن*

يهود شمال المغرب في الصحافة الاسبانية: الذاكرة المكسورة

■ مؤخرا اصبح موضوع الكتابة عن يهود شمال المغرب موضوعا مغريا... بالنسبة لبعضهم... وهي كتابة تعتمد تقنيات الدمج ما بين النص المعيش (الافتراضي) وبين النص المكتوب مع انتقائية التوثيق... ويبقى من الوارد ان يسقط اصحابها في المحذور، بمعنى الانزياح الى الاثارة الاعلامية والتضليل المعرفي... ذلك ما يمكن مقاربته من خلال كتابات استير بن داحان Esther Ben Dahan، (وهي كاتبة يهودية من مواليد مدينة تطوان)، وبالاساس من خلال مقالها المنشور في جريدة «البايس» (29 آذار ـ مارس 2006)، تحت عنوان «يهود شمال المغرب: الذاكرة المكسورة»...

تقول الكاتبة اليهودية التطوانية في مقدمة الكتاب: «يحتفل المغرب بالذكرى الخمسين لاستقلاله (...) قدم مؤخرا الى تطوان وفد من يهود السفرديين يتشكل من 300 فرد، وقد زاروا المقبرة اليهودية بنفس المدينة تحت حراسة رجال الامن والجيش المغربي»!

وهنا نتساءل: اللم تسقط الكاتبة التطوانية في الاثارة والتهويل الاعلامي، عندما ذهبت الى القول ان حراسة الوفد لم تقتصر على رجال الامن بل استدعى الامر مشاركة الجيش؟ من اين اتت صاحبتنا بهذه المعطيات؟ هل ارادت من وراء ذلك الايحاء بوجود انفلات امني ناتج «عن الخطر الاصولي»؟ اسئلة الى جانب اخرى تبقى مفتوحة...

وتضيف الكاتبة في نفس المقال:

«عند احتلال الاسبان لتطوان (1860 ـ 1862)، احس اليهود بالفرح لقدومهم... وبالامل في تحسين اوضاعهم...». وكذلك، «حزنوا لانتهاء الاحتلال الذي دام سنتين...»، كما اشار الى ذلك «فرناندو بالدراما مارتينيز» في كتابه، «تاريخ العمل الثقافي لاسبانيا في المغرب: 1912 ـ 1956» (تطوان ـ 1955 ـ ص 286). لماذا احسوا بالفرح عند دخول المستعمر وبالحزن عند خروجه؟ سؤال يستدعي التأمل. وقد اعقبتنا الكاتبة التطوانية من الاجابة عنه عندما قالت:

«بداية الحماية منحت يهود شمال المغرب شكلا من اشكال الاستقرار والامان... وكانت مناسبة لليهود السفرديين لكي يجددوا اللقاء مع اسبانيا بعد طردهم منها في القرن 15.. الحماية (الاستعمار) الاسبانية لشمال المغرب هي بالنسبة لهم شكل من اشكال العودة... انطلاقا من 1948 مع ظهور دولة اسرائيل، حدث تغيير في وضعية يهود الحماية الاسبانية... وبدات رحلة الهجرة الى المنفى، هجرة سرية بموافقة الحكومة الاسبانية». ونتساءل: كيف احس يهود شمال المغرب بالفرح لقدوم المستعمر الاسباني الذي احتل جزءا من البلد الذي عاشوا فيه اكثر من 2000 سنة، وفي هذا السياق، يرى «فيبيراس» في كتابه «ملاحظات حول الاسلام» (العرائش 1939، ص 12): «فيما يخص تواجد اليهود في المغرب، يعتقد انهم قدموا الى المغرب في القرن الثالث قبل الميلاد. وكانت الطوائف والمذاهب اليهودية منتشرة ما بين القبائل البربرية بنفس القدر او اكثر من الطوائف المسيحية؟».

الم يحتضنهم المغرب بعد طردهم من الاندلس بقرار ملكي/ كاثوليكي صادر في 31 آذار (مارس) 1492؟. الم ينعم اليهود المغاربة بالامن الثقافي والديني والمادي عبر تواجدهم الطويل بالمغرب باستثناء فترات قليلة، لم تقصر عليهم بل مست كذلك باقي الاعراق والاثنيات في سياقات اخرى؟

حسب وجهة نظر الكاتبة، احس يهود شمال المغرب بالامن فقط عند نهاية القرن التاسع عشر، وفي بداية الحماية. وهي مناسبات «جددوا فيها اللقاء مع اسبانيا!..». على حد قولها. على ارض من؟ طبعا على ارض المغرب المحتل من طرف اسبانيا. وللتذكير(!!) فهي ما زالت تحتل اجزاء متفرقة من اراضيه الى الآن.

الم تقل الكاتبة: «ان وجود الاستعمار الاسباني في شمال المغرب شكل بالنسبة لليهود شكلا من اشكال العودة». (؟!)

وتمضي الكاتبة في قراءتها «التاريخية» الآثمة، لتضيف:

«بعد قيام دولة اسرائيل بدات هجرة يهود الشمال بطريقة سرية وموافقة الحكومة الاسبانية». وهنا نلمس سقوطها في تناقض سافر. فكيف يمكن ان تكون الهجرة سرية وبموافقة الحكومة الاسبانية المستعمرة في آن واحد؟

لقد كانت «هجرة» يهود شمال المغرب الى اسرائيل اساسا واوروبا واميركا الجنوبية وحتى الشمالية، «هجرة» منظمة ومعلنة ومراقبة بالتنسيق وموافقة الحكومة الاسبانية المستعمرة، وقد امتدت ما بين 1948 و1956، وساهمت في التخطيط لها والاشراف عليها الحركة الصهيونية العالمية بالاساس، الى جانب اطراف اخرى. والمهم الاشارة الى ان هذه الهجرة تزايدت ما بين 1956 و1967 بفعل تاثيرات الحروب العربية ـ الاسرائيلية، وبفعل كذلك الضغط الدولي الذي مورس على المغرب حتى يسمح بخروج مواطنيه اليهود. نقول ذلك دون ان نغيب اهمية قرار الدولة المغربية سنة 1976 بعدم اسقاط الجنسية المغربية عن اليهود المغاربة الذين هاجروا في المراحل السابقة، وبذلك يمكنهم العودة الى بلدهم متى شاؤوا باعتبارهم مواطنين مغاربة.

طبعا لم تشر الكاتبة الى كيف استطاع «التحالف الاسرائيلي العالمي» (الذي تاسس في آذار ـ مارس 1860، باريس)، ان يتسرب الى المغرب في فترة ما قبل الحماية (1860 ـ 1913)، ويفتح فيه 25 مدرسة تابعة له، اولاها في تطوان سنة 1862 ثم طنجة 1865 ثم العرائش 1902..؟

لماذا شدد «طوماس بارسيا في بيراس» في كتابه «المغرب»: «على ضرورة ان تفصل اسبانيا ما بين (مصالح) اليهود السفرديين و(مصالح) اليهودية العالمية!..». (تطوان 1940 ص 57). وكيف راسلت الجالية اليهودية في تطوان الحاكم الاسباني العام في الشمال سنة 1938، طالبة منه الترخيص لها بفتح «معهد الدراسات العليا التلمودية» (رخص له في تشرين الثاني (نوفمبر) 1946 باسم مركز الميمونيين ـ نسبة الى الفيلسوف اليهودي الاندلسي ابن ميمون)، مستخدمة عبارة «نحن الجالية اليهودية المعتزة باسبانيتها..». دون الاشارة الى المغرب، وهنا يطرح بحدة السؤال حول: ولاء الاقليات الثقافية والدينية، هل يجب ان يكون ولاء للوطن ام للسلطة الحاكمة؟ سؤال ما زال يحافظ على راهنيته.

الغريب في مقال «استير بن داحان» انها لم تتكلم بتاتا في مقالها (دراستها!) عن طرد وتقتيل وتمسيح اليهود السفرديين في القرن 15 وبداية القرن 16 في اسبانيا واضطرارهم (يقدر عددهم بما يزيد عن مئة الف فرد) الى اللجوء الى المغرب والاستقرار فيه الى جانب من سبقهم... وهو تعايش لم يحدث في اي بلد آخر. لكنها تحدثت باسهاب عن «الدفء اليهودي الاسباني» في مرحلة الحماية الاسبانية لشمال المغرب.

وتضيف الكاتبة: «في العالم العربي يتكرر الحديث عن جرائم الدم (التطهير العرقي) الذي مورس على اليهود في اوروبا القرون الوسطى. المغرب لا يبتعد كثيرا عن هذا الاتجاه. لاجل ذلك، فالحضور الاسباني في الشمال طمان الجاليات اليهودية، ومع خروجه، ازدادت اعدادهم في رحلة النفي وازدادت عوائق الهجرة...».

حول ذلك نرى ان عوائق خروج يهود الشمال او ما سمته الكاتبة بـ «الهجرة» لم تزدد بعد خروج المستعمر الاسباني واستقلال المغرب، بل انعدمت نظرا للظروف السياسية (الانتقالية) الداخلية وكذلك للضغوطات السياسية الخارجية. وهنا نستحضر حادثة «سفينة المهاجرين» اليهود المغاربة التي غرقت قبالة ساحل الحسيمة سنة 1961 وهي متجهة الى اسرائيل، لقد كانت تحت قيادة قبطان ومساعد كلاهما من جنسية اسبانية.

اما التلميح الى حدوث شكل من اشكال جرائم الدم (التطهير العرقي) ضد اليهود بالمغرب، ومقارنة (او مساواة ذلك) بما حدث ليهود الاندلس بعد انتهاء الحكم العربي فيها، فهي قراءة تدخل في باب خيانة التاريخ والتاريخ.

ولدت الكاتبة اليهودية «استير بن داحان» في تطوان سنة 1964، وغادرتها سنة 1971.. نشرت مؤخرا سيرة ذاتية تحت عنوان «تخلي عنها، سنعود» DÇjalo، ya volveremos، استحضرت فيها ذكريات «الطفولة البريئة» قبل وبعد المغادرة. وهي السيرة الذاتية التي نعتبرها استمرارية لقراءتها الماكرة لتاريخ التواجد اليهودي في شمال المغرب. وفي هذا السياق، فهي تقول ان عنوان الرواية ملتقط من ذاكرتها المعيشة/ المضطهدة(!؟)، وبالتحديد من يوم مغادرتها لتطوان. فهي لم تنس (!؟) وهي طفلة عندما ذكرت والدها بانه نسي جمع ملابسها، فاجابها: «تخلي عنها، سنعود».

وهي بذلك توحي للقارىء ان هجرة عائلتها تمت في تسرع وهرولة وهلع، نظرا لوجود «خطر داهم»؟!، لم يمكن الاب «حتى من جمع متاع اسرته»!؟

لقد ضاع امن اليهود في تطوان مع ذهاب المستعمر الاسباني...(؟!). خطاب آثم مررته الكاتبة من خلال سيرتها الذاتية بشكل غير مباشر (نشرت 2006)، ومن خلال مقالتها السابقة الذكر بشكل مباشر... مقالة صحافية وسيرة ذاتية في خدمة التضليل المعرفي والاعلامي، وهنا تتحول الذاكرة المكسورة للكاتبة الى ذاكرة متواطئة.

سيرة ذاتية تحكي: «تنقب في هروب السفرديين من شمال المغرب»، كما عنون احدهم تعريفه بها في مقالة صدرت في جريدة «الموندو» الاسبانية يوم 31 آذار (مارس) 2006. ويبدو لي (ولكاتب المقال) ان هذا العنوان اكثر دلالة عن مضمون السيرة الذاتية وعنوانها الاصلي «تخلي عنها، سنعود».

«هروب اليهود السفرديين من المغرب»(!؟)، ما اعرف هو «هروب الكثير من اليهود الى شمال المغرب، وبالتحديد الى مدينة طنجة عندما اجتاح النازيون وسط افريقيا في اربعينات القرن العشرين». كما اشار الى ذلك «فيبيراس» في كتابه «دراسات حول المغرب»، (تطوان 1953، ص 398)، وقبل ذلك هروب عشرات الآلاف من اليهود السفرديين الى المغرب وبالاساس شماله لاسباب جغرافية، (في القرن 15 وما بعده)، وفيه عاشوا وتعايشوا ولقرون عديدة الى ان ولدت الكاتبة «استير بن داحان» التي هي حفيدتهم لتكتب وتغيب باصرار مسبق: «ان المغرب، وعلى امتداد قرون عديدة، ظل البلد الوحيد الذي يتجسد فيه التعايش بين الديانات الثلاث، وهو تعايش لم يكن مقبولا فقط على المستوى الشعبي، بل كذلك على المستوى السياسي...». كما ذهب الى ذلك الباحث والكاتب العام للمؤسسة الثقافية اليهودية المغربية «شمعون لي ـ ؟ ـ ي»، في مداخلة له القاها مؤخرا بالدار البيضاء ضمن «الفضاء الحداثي للتنمية والتعايش».

* كاتب مغربي

مراجع اسبانية مفيدة:
ـ فرناندو بالدراما مارتينيز: العمل الثقافي الاسباني في المغرب، 1955.
ـ فبيراس طوماس بارسيا: المغرب (عمل اسبانيا في شمال افريقيا) / 1940.
ـ فبيراس طوماس بارسيا: دراسات حول المغرب / تطوان 1953.
ـ فبيراس طوماس بارسيا: ملاحظات حول الاسلام في المغرب / العرائش 1939.
ـ رافاييل رودا: «مختصر حول سوسيولوجية المغربي/ سبتة 1939.

ايهاب اسماعيل *

خطوط حمراء على بلاط صاحبة الجلالة بالسودان

■ لكل انسان حق التعبير الكامل لآرائه دون مضايقة بموجب المادة 91 من قانون حقوق الانسان ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات دونما اعتبار للحدود وبالوسائل التي يختارها، لكن يبدو ان هذا الحق المشروع في السودان لم يعد ممكنا بالصورة المثلى التي يستطيع معها الصحافيون واصحاب الرأي ممارسة رسالتهم السامية على بلاط صاحبة الجلالة لاسباب عديدة القت بظلالها السالبة على صناعة الصحافة، وابرزها هامش الحرية الذي كلما اتسع قليلا ضاقت به اساليب البطش الخفي الذي تمارسة الحكومة تجاه الصحافة والصحافيين وقدرتها الاستيعابية الهائلة للصحف رغبة او رهبة وشراء ذمم الكثيرين بلا ادنى حياء ولا حتى عتاب ضمير لصاحبة الجلالة المترفة ببلادي انها ليست كما يظن البعض تعيش حالة من الانفراج النسبي للحريات الصحافية بالسودان بعد اتفاقية نيفاشا. نعم رفعت الرقابة الامنية ومقص الرقيب عن الصحف ظاهريا لكن بقيت الرقابة الذاتية التي تسجل فيها مقالات التطبيل وعبارات المدح بعشرات امثالها في ميزان الحسنات الكبير وحسابات النقد الوفير ويا ويل لاصحاب القدح والنقد المرير فان لهم عذابا ومحاكم واعتقالا وحسابا عسيرا وبئس المصير.

وطبعا يؤدي دور الرقيب الداخلي نخبة من الوكلاء في الصحف السودانية تقوم بدورها على اكمل وجه في تشكيل ايديولوجية ثابتة تدعم الصف الحكومي بصورة يومية اصابت القارئ الفطن بالملل والرتابة لانها لا تشكل الرأي العام السياسي بمختلف اطيافه المتعددة بالرأي والرأي الآخر والنقد والنقد الآخر، وكذلك اغضبت الجانب الحكومي لان الجرعة الزائدة من الاعلام طفحت وفاحت معها الرائحة خارج المطبخ الصحافي التناول المستمر لكافة انجازات الدولة حتى على المستوى الخدمي البسيط مثل مركز صحي مسجد مستشفى الخ والاحتفالات والزخم الاعلامي المصاحب وتصوير المسؤول الحكومي صاحب الانجازات الكبيرة ومش عارف ايه افسد مضمون الرسالة الاعلامية في السودان حتى بلغت ادنى مستوى، هذه ليست رسالة اعلامية هذه ممارسات تعبر عن حالة مرضية تهتف بالاحتفالات وتحاول ان تصرف نظر المواطن عن القضايا الملحة والمشاريع الهامة التي فشلت فيها، اين هم خبراء الاعلام حتى يقدموا النصح والافكار النيرة التي تنهض بالرسالة الاعلامية والصحافية بالبلاد من كل هذه الاوضاع المادية الصعبة التي يعيشها معظم الصحافيين والمحررين مقابل الدعم الشحيح من اصحاب الصحف السودانية خلق معه الكثير من الممارسات اللااخلاقية التي خدشت الرسالة السامية وساهمت في تدني الاداء المهني وفتحت الباب واسعا لكل من هب ودب واظهرت في دنيا الصحافة اسماء وكوادر ضعيفة غير متخصصة لا تشرف الصحافة اطلاقا بل تنال من سمعتها و